مركز سام للدراسات الإستراتيجية
SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

كيف نزعت الرباط فتيل أزمة هدفت لانفصال فعلي للصحراء؟!

في السادس والعشرين من شهر فبراير الماضي، أعلنت الحكومة المغربية، بطلب من الأمين العام الجديد للأمم المتحدة، أنطونيو جوتيريش، عن سحب القوات المغربية التي كانت ترابط في منطقة "الكركرات" الواقعة إلى الجنوب الغربي من الصحراء المغربية، بالقرب من الحدود الموريتانية.

القرار جاء في ظل توتر تزايد في المنطقة، بعد التعزيزات التي دفعت بها حركة "البوليساريو" التي تسعى إلى الانفصال بالإقليم عن المغرب، في شهر ديسمبر الماضي، على إثر بدء السلطات المغربية في توسيع طريق يقع في المنطقة العازلة، التي تنفذ فيها الأمم المتحدة وقف إطلاق النار الذي تم في العام 1991م بوساطة منها، بين الحكومة المغربية و"البوليساريو".

وهذا الحدث، ليس حدثًا عابرًا في أزمة طويلة المدى؛ حيث هي ممتدة منذ العام 1974م، وإنما له أهميته الكبرى في ظل ارتباطه بأحد أهم الظواهر التي تتعرض لها المنطقة العربية في الوقت الراهن، وهي قضية التفكيك والتجزئة ضمن مخطط الفوضى الهدامة الذي يرمي إلى تنفيذ مخطط "سايكس بيكو – 2".

وفي هذا الإطار، يقدم هذا التقرير التحليلي رصدًا حول هذا الحدث، وخلفياته، وأثره القانوني على قضية تبعية الصحراء للدولة المغربية، ومعالم تورط بعض الحكومات الإقليمية في إطالة أمد الأزمة، وأهمية السلوك المغربي الرسمي في التعامل مع الأزمة، كنموذج حالة في مثل هذه

الأزمات التي تحاول فيها بعض الكيانات الانفصالية، الاستقلال ببعض أقاليم الدولة التي تنتمي إليها.

أولاً: الكركرات.. ما هي ولماذا؟:

الكركرات هي منطقة صغيرة في منطقة الصحراء، تقع على مسافة 11 كيلومترًا من الحدود المغربية الموريتانية، وعلى بعد 5 كيلومترات من المحيط الأطلنطي، والقرية التي تحمل هذا الاسم تقع تحت سيطرة المغرب، ولا يتعدى طولها 3.7 كيلومتر وفق الحدود التي وضعتها المتحدة لهذه المنطقة عند توقيع اتفاق وقف إطلاق النار بين الحكومة المغربية وجبهة "البوليساريو"، في السادس من سبتمبر من العام 1991م.

وهي إحدى المناطق الواقعة ضمن ما يُعرف بالحزام الأمني الذي يقع خارج نطاق الساتر الترابي الذي أقامته القوات المغربية في المناطق الحدودية للصحراء المغربية مع كلٍّ من الجزائر وموريتانيا، بعد وقف إطلاق النار.

وهدفت الدولة المغربية في حينه من وراء ترك هذه المنطقة العازلة بطول الحدود، لكي تمنع وقوع أي توغل بالخطأ في الأراضي الموريتانية أو الجزائرية، في حال مطاردة القوات المغربية لعناصر "البوليساريو" إذا ما حاولت التسلل إلى داخل إقليم الصحراء.

والمنطقة العازلة بشكل عام، من المفترض أنها منزوعة السلاح، وخالية من أي وجود عسكري لأيٍّ من الأطراف المعنية بها، وهي المغرب، و"البوليساريو"، بالإضافة إلى دولتَيْ الجوار، موريتانيا والجزائر، والاولى تقع منطقة "الكركرات" بجوارها مباشرة.

هذه المنطقة العازلة، من المفترض أنها تقع تحت إشراف بعثة مراقبة تابعة للأمم المتحدة، تسمى بـ"المينوسورو".

وهذه الوحدة كان عديدها حوالي 250 عنصرًا، إلا أن مارس 2016م، شهد أزمة بين الرباط والأمم المتحدة، بسبب وصف الأمين العام للمنظمة الدولية في حينه، بان جي مون، الصحراء المغربية، بأنها إقليم محتل.

وعلى الإثر أمرت الحكومة المغربية بسحب 80 من عناصر "المينوسورو"، وقالت في حينه إن هذا القرار لا رجعة فيه.

وتعود جذور الحادثة الأخيرة، إلى الحادي عشر من أغسطس 2016م الماضي، عندما قامت قوات من الدرك الملكي المغربي بتجاوز الحاجز الرملي في "الكركرات"، من أجل مواجهة عمليات تهريب البشر والاتجار في المخدرات، ومعالجة مشكلة اعتراض جبهة "البوليساريو" للشاحنات التي ترفع العلم المغربي في تلك المنطقة؛ حيث كانت الحركة تمنع الشاحنات المغربية من المرور إلا بعد نزع العلم المغربي وأية شارة على صناديقها تدل على هويتها المغربية.

وفي الثلاثين من أغسطس، دعت جبهة البوليساريو مجلس الأمن الدولي للضغط على الحكومة المغربية لسحب قواتها من منطقة "الكركرات"، وإنشاء مركز مراقبة دائمة لبعثة "المينورسو" في المكان، إلا أن وزير الداخلية المغربي، محمد حصاد صرح بأن هذه العملية تتم وسوف تستمر بالتنسيق مع الأمم المتحدة.

وفي الثالث والعشرين من سبتمبر، بدأت السلطات المغربية في توسعة طريق فرعي يصل الأراضي المغربية من خلف الجدار الرملي، بأحد المعابر الحدودية الواقعة بين المغرب وموريتانيا،

وأرسلت الحكومة المغربية قوات دركية إلى هناك للتأمين، مع تحليق طائرات عسكرية فوق المنطقة، وهو ما اعتبرته "البوليساريو" بمثابة خرق لاتفاق وقف إطلاق النار القديم.

وفي حينه وجهت "البوليساريو" رسالة إلى بان جي مون، وصفت فيه هذه التحركات بالاستفزازية.

وبعد أن تزايدت حوادث التحرش الأمنية في تلك المنطقة؛ وجه جوتيريش رسالة إلى كل من الحكومة المغربية، و"البوليساريو"، من أجل الانسحاب من تلك المنطقة.

وبعد أن أنجزت الحكومة المغربية أربعة كيلومترات من أعمال توسعة الطريق، سحبت قوات التأمين التي تمركزت هناك، فيما أعلنت "البوليساريو" بعد ذلك بأيام، وفي الخامس من مارس، أنها سوف تبقى في المنطقة.

ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية في حينه، عن العضو القيادي في "البوليساريو"، محمد خداد قوله إن "مقاتلي الجبهة سيبقون في مواقعهم، طالما استمرت الانتهاكات الواضحة لوقف إطلاق النار وللمنطقة العازلة".

ثانيًا: الآثار السياسية والقانونية للإجراء المغربي:

القرار المغربي الأخير بسحب القوات المغربية من طرف واحد من منطقة الكركرات قاد إلى نتائج سياسية وقانونية مهمة فيما يخص أزمة الإقليم بشكل عام.

أول هذه النتائج، هو أن الرباط قد أعادت الأمم المتحدة إلى واجهة الأزمة، للتصدي لمخطط كانت "البوليساريو" قد بدأت فيه منذ فترة من أجل تكريس صورة إقليم الصحراء من "إقليم متنازَع عليه" إلى إقليم "استولت عليه المغرب".

وتصب خطة "البوليساريو" في نقل اللاجئين الصحروايين الذين فروا من الإقليم خلال سنوات الحرب الطويلة، منذ منتصف السبعينيات الماضية، وحتى مطلع التسعينيات الماضية، وتوطنوا في مخيم "تندوف" في داخل الأراضي الجزائرية، على غير بعيد من الحدود المغربية، وقريبًا من مناطق حدودية متنازع عليها في الأصل بين المغرب والجزائر.

ولعل هذا النزاع الحدودي، وما تمخض عنه من أزمة تحولت إلى حرب صريحة في الستينيات، هو السبب في الدعم الجزائري الكبير لجبهة "البوليساريو" التي تسعى للانفصال بإقليم الصحراء، وهو ما يستوجب إلقاء بعض الضوء عليه.

هذا النزاع تسبب فيه – كالمعتاد – المستعمر الفرنسي، عندما لم يقُم بترسيم دقيق للحدود بين البلدَيْن قبل انسحابه من تلك المناطق في الخمسينيات والستينيات الماضية، بشكل دقيق وموحَّد في كل الخرائط التي وضعها للحدود الإدارية للمناطق الصحروية بين المغرب والجزائر، والتي لا توجد مرجعية موثقة لها سوى معاهدة تعرف باسم معاهدة "للا مغنية"، الموقعة في الثامن عشر من مارس من العام 1845م، ولم يتم ترسيم سوى 165 كيلومترًا من الحدود بين المغرب والجزائر بموجبها.

وبعد احتلال فرنسا لأجزاء كبيرة من المغرب، بما في ذلك إقليم الصحراء، في العام 1912م، قررت الإدارة الفرنسية تثبيت الحدود بين البلدَيْن، لكنها اتبعت أسلوبًا خاطئًا، فوضعت أولاً ما

يُعرف بخط فارنييه، في العام 1912م، ثم خط ترنكيه، عام 1938م، واختلف خط الحدود بين المغرب والجزائر، من خريطة لأخرى.

ولم يكن الأمر ذا أهمية، في ظل كون المنطقة غير مأهولة ولا يوجد بها أي مصادر طبيعية تعطيها أهمية، ولكن بعد اكتشاف الحديد والمنجنيز بكميات كبيرة هناك؛ قامت فرنسا، وفي العام 1950م، تم ترسيم الحدود بين كل من المغرب والجزائر بشكل دقيق، وتم إدخال كل من "تندوف" و"كولومب بشار" ضمن الأراضي التابعة للجزائر.

وفي العام 1957م، عرضت فرنسا على المغرب أن توقف دعمها للثورة الجزائرية، في مقابل بدء مفاوضات لإعادة ضم هذه المناطق للمغرب، شريطة تشكيل شركة فرنسية مغربية لاستغلال خام المنجنيز في هذه المناطق، ولكن العاهل المغربي في ذلك الوقت، الملك محمد الخامس، رفض العرض الفرنسي، وقال إن المشكلة الحدودية سوف يتم حلها مع الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال عن فرنسا.

وبالفعل، وقعت المغرب يوم 6 يوليو 1961م، اتفاقًا مع رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، في ذلك الوقت، فرحات عباس، اعترف بوجود المشكلة الحدودية، وينص على بدء مفاوضات لحله بعد استقلال الجزائر مباشرةً، ولكن بعد الاستقلال، في العام 1962م، اعلن الرئيس الجزائري في ذلك الوقت، أحمد بن بلَّة وجبهة التحرير الجزائرية التي تولت حكم البلاد بعد الاستقلال، رفض التفاوض على هذه المناطق.

ولذلك اندلعت ما يُعرف بـ"حرب الرمال"، بين البلدَيْن، في أكتوبر من العام 1963م، وشملت في ضواحي منطقة "تندوف" و"حاسي بيضة"، في الأراضي الجزائرية، ثم امتدت إلى الجانب الآخر من الحدود، داخل المغرب، عند منطقة "فجيج"، ثم توقفت في الخامس من نوفمبر من ذات العام،

بوساطة من الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، وتم تثبيت وقف إطلاق النار بموجب اتفاقية تبنتها منظمة الوحدة الأفريقية، في العشرين من فبراير من العام 1964م، وتم التوقيع عليها في العاصمة المالية، باماكو، ولكن الأزمة أبقت على ندبة لا تازل للآن في العلاقات بين الجزائر والمغرب.

وبالعودة إلى موضوعنا الحالي؛ فإن الجزائر، بعد أكثر من أربعة عقود من الأزمة، تحمَّلت فيها الكثير من الأثمان الأمنية والسياسية والاقتصادية، بسبب تبنيها لجبهة "البوليساريو"؛ وجدت أن الأزمة قد أصبحت عبئًا عليها، في الوقت الذي تزايدت فيه المشكلات الأمنية في تلك المنطقة، بسبب أنشطة المجموعات التكفيرية المسلحة المنتشرة في منطقة الساحل والصحراء، سواء أفرع تنظيم الدولة "داعش" المختلفة، أو "تنظيم القاعدة".

وبعد وضوح أن الأزمة تسير إلى أن تتحول إلى مشكلة مزمنة لا علاج لها، واستقرار الوضع القائم المريح للحكومة المغربية، وعدم وضوح مستقبل جبهة "البوليساريو"، أو امتلاكها لبدائل واضحة، وخصوصًا بعد رحيل القائد التاريخي للحركة، محمد عبد العزيز، في مايو 2016م؛ بدأت الجزائر في التفكير في إعادة تصدير الأزمة إلى المغرب مرة أخرى.

فتم تسريع مخطط واسع المدى بدأ قبل عشرة أعوام، من أجل نقل اللاجئين الصحراويين إلى المنطقة العازلة المتاخمة للحاجز الأمني الذي أقامته الحكومة المغربية بعد وقف إطلاق النار عام 1991م، وأطلقت عليها "البوليساريو" مصطلح "أراضٍ محررة".

وتشمل تلك المناطق؛ تيفاريتي، والميجق، وبئر لحلو، والمهيريز، وهي، بحسب الباحث المغربي في العلوم الأمنية، إحسان الحافظي، كلها مناطق عازلة سلمها المغرب إلى القوات

التابعة لأمم المتحدة، ضمن اتفاق وقف إطلاق النار، ولكنها جزء لا يتجزأ من إقليم الصحراء المغربية.

وعندما وقعت الأزمة الأخيرة، صدرت أكثر من وثيقة سرية وعلنية عن الأمانة العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي، بشأن انتهاكات الطرفَيْن؛ المغربي و"البوليساريو"، لاتفاق وقف إطلاق النار.

المهم في هذه الوثائق الأممية – وهو ما يقول بأن المغرب منذ البداية سعى إلى افتعال تلك الأزمة – أنها قد أعادت الاعتبار لتوصيف منطقة "الكركرات" والمناطق الأخرى شرق الجدار الأمني، كـ"مناطق عازلة"، وهي وضعية وفق القانون الدولي، وما تضمنته وثائق الأزمة، منذ بدايتها، تكفل للمغرب الدفاع عن تلك المناطق حتى باستخدام القوة المسلحة، لأن هذه المناطق وفق التصنيف الأممي تدخل في نطاق إقليم الصحراء، وهو تحت السيادة المغربية، حتى وإن وضعت المغرب جزءًا منها خارج الجدار الأمني؛ حيث إن ذلك تم لاعتبارات العمليات العسكرية، وهو أمر كفله القانون الدولي في وقت الحرب، ممثلاً في اتفاقيات جنيف الأربع الموقعة عام 1948م، للدولة المغربية.

وزاد من تعجُّل "البوليساريو" في هذا المخطط لإعادة توطين الصحراويين في تلك المناطق، الاختراق الذي حققته الدبلوماسية المغربية على المستوى الأفريقي، عندما نجحت الرباط في استعادة مقعدها في الاتحاد الأفريقي، خلال قمة الاتحاد الأخيرة في أديس أبابا، في نهاية يناير الماضي، بعد 32 سنة من انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الأفريقية قبل تحولها إلى الاتحاد الأفريقي.

وكان انسحاب المغرب من المنظمة بسبب قبولها عضوية "البوليساريو" فيها، إلا أن عودة المغرب، لم ترتبط بسحب الاتحاد الأفريقي لعضوية "البوليساريو" منه.

ثالثًا: الآفاق المستقبلية للوضع:

بكل تأكيد، مثلت الخطوة الأخيرة تأمينًا للموقف المغربي الرسمي في الأزمة، أمام المجتمع الدولي، في مقابل إبراز تعنت "البوليساريو"، بعد رفض الأخيرة الانسحاب من "الكركرات"، في موقف وردت تقارير عدة تفيد بأن الجزائر تقف خلفه.

كما أن المغرب نأت بذلك بملف الأزمة عن الانتخابات الرئاسية الجزائرية المقبلة، التي من المنتظر، وفق تقارير صحفية عدة، أن يعلن موعدها النهائي في غضون العام الحالي، 2017م؛ حيث تشير تقارير عدة، إلى أن التصعيد الأخير في الملف الصحراوي، والدور الجزائري فيه؛ إنما لخلط الأوراق السياسية الداخلية في الجزائر أمام الرأي العام الجزائري في ظل أكثر من اعتبار أدت إلى فقدان النظام الجزائري الكثير من مؤشرات الرضا العام، وبالتالي صار البحث لازمًا عن ملف "تعبوي"، واهم هذه الملفات، الصراع الأبدي مع المغرب، في ظل ارتباطه بأمور تتعلق بالحس الوطني للشعب الجزائري، ممثلةً في النزاع الحدودي المشار إليه.

ويتصل ذلك بعدد من الأمور الداخلية، مثل الفساد الذي تفجر بعد قضية اختفاء 100 مليار دولار من عائدات النفط، من المالية العامة للدولة طيلة سنوات ماضية، واضطرار الدولة إلى

فرض ضرائب تصاعدية جديدة، بسبب تراجع أسعار النفط، المصدر الرئيسي للدخل العام في البلاد، قادت إلى احتجاجات شعبية عارمة.

ومؤخرًا صدر تقرير عن المركز الأمريكي للدراسات الإستراتيجية، تنبأ بحدوث حرب أهلية جديدة في الجزائر، بسبب ظهور مطالب انفصالية في منطقة القبائل، وتشكيل قيادة هذا الحراك، لحكومة في المنفى، في فرنسا.

وتشير تقديرات مغربية، إلى أن المغرب والنزاع الحدودي بينه وبين الجزائر، سوف يكون أحد ملفات الانتخابات الرئاسية في الجزائر، وبالتالي؛ جاءت الخطوة الأخيرة من جانب الرباط للنأي بنفسها عن هذا الحدث.

وبالتالي؛ لا يمكن القول إن الأزمة سوف تتصاعد إلى نزاع مسلح، ويدعم ذلك أن الخطوة المغربية كانت انسحابية وليست هجومية أو عدائية، بعد أن كرَّست الأهداف القانونية والسياسية التي أرادتها منذ البداية، وعلى رأسها، ترسيخ وضع المنطقة الحدودية شرق الجدار الأمني الرملي المقام على أراضي الإقليم الصحراوي وفق القانون الدولي، كمنطقة عازلة جزء من الإقليم وليست "مناطق محرَّرة" كما تقول "البوليساريو".

.....

وفي الأخير؛ تبقى الإجراءات المغربية الأخيرة في الملف الصحراوي، نموذجًا مهمًّا في الإجراءات السياسية والقانونية التي يمكن تبنيها في حالات مماثلة، لمنع المزيد من الأقاليم التابعة لبلدان عربية، تواجه خطر التفكك، من الانفصال عن الأوطان الأم.

..*.*.*.*.*

مركز سام للدراسات الإستراتيجية

SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تم الملف بحمد الله تعالى..

أحمد التلاوي:

باحث مصري في شئون التنمية السياسية، وكاتب أساسي في مركز سام للدراسات الاستراتيجية